

المسألة الاقتصادية في الجزائر دراسة دور الاقتصاد في بناء الدولة الجزائرية المعاصرة

Economic question in Algeria Economy in the algerian state construction

تاريخ الارسال: 19/02/2017 تاريخ القبول: 03/05/2017

شرفي حسين

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

cherifihocine@gmail.com

الملخص:

نشهد على مستوى الحقل المعرفي تزايد الاهتمام بعلم الاجتماع الاقتصادي من خلال عدم الرضا الذي يعبر عنه علم الاقتصاد النمطي أو "علم الاقتصاد"، إنها العودة إلى الاقتصاد السياسي أين تشكل المؤسسات و بعدها السياسي مركز التفكير العلمي للظواهر الاقتصادية. و لهذا فان أي نشاط اقتصادي أو نظام اقتصادي ينشأ و ينمو ضمن نظام شروط اجتماعية سياسية كما لا يمكن تصور هذا النظام بمعزل عن التركيبة السياسية و الاجتماعية في الدولة التي تعكس أولويات و أفضليات و مصالح قبل كل شيء محتواها سياسي ليتدرج الاقتصاد إلى وسائل لإنجاز الأهداف السياسية. تشكل الحالة الجزائرية نموذجا مهما في هذا السياق بحيث تتزامن عملية بناء اقتصاد وطني وتبني شكل من أشكال المؤسسة ونمط من السوق مع تكوين الدولة وتأسيس النظام السياسي.

كلمات مفاتيح: العقلنة؛ النظام السياسي؛ المصنع؛ الدولة؛ الايديولوجيا

Abstract

Before that the renewed a sociology of economic facts, there is a dissatisfaction of more and more manifest toward the standard economy called "Economic science". It is the return to the political economy where institutional structures and their political dimension will be at the center of scientific thinking of economic facts.

The Algerian cases can offer a relevant model in this direction because the construction of a national economy and a specified mode of enterprise and of the market are inseparable from the formation of the State and the establishment of the political system.

Key words : economic sociology ; political system ;rational; Algeria

مقدمة

يقول بيار بورديو في كتابه "البنيات الاجتماعية للاقتصاد" "...كل ممارسة بداية بالتدو الأكثر بداهة والأكثر ضيقا على أنها اقتصادية، هي في حقيقة الأمر واقعة اجتماعية شاملة بالمعنى الذي اعطاه مارسال موس¹.

كما أن كارل بولاني في دراساته المتعددة يؤكد على الشروط السياسية و الاجتماعية التي تحتضن أي فعل اقتصادي أو نظام اقتصادي² ولهذا فإننا نقرر بأن أي نظام اقتصادي ينشأ و ينمو في نظام شروط اجتماعية سياسية ، أي في نظام سياسي و قانوني و اجتماعي محدد ولا يمكن تصور قيام نظام اقتصادي بمعزل عن التركيبة السياسية و البناء الاجتماعي في الدولة

في حالة الجزائر تزامن إقامة نظام اقتصادي وطني عضويا ببناء الدولة الوطنية المستقلة ولهذا فان التوجه الاقتصادي و الاختيارات ستكون أساسا مقيدة بالأولويات السياسية أي ببناء النظام السياسي، هنا نتكلم عن إيديولوجية اقتصادية يعتنقها الحاكم و يراها الأجدر لخدمته. سنعرض أولا عملية الدولة بواسطة الاقتصاد ثم الكيفية التجريبية أو المحاولة لخلق وسط "اقتصادي" مادي المتمثل في المصنع أو الوسط التقني لإنتاج السلطة و إعادة إنتاجها.

1. دولة المجتمع عن طريق التنظيم العقلاني:

اعتبر بناء الدولة على أنه عملية دولة المجتمع³ ، الاعتماد على التنظيم العقلاني وخلق مراتب رسمية قصد تأطير الأفراد في مختلف القطاعات و تأسيس مجموع اجتماعي ينظم حول مركز أو منطق مركزي بحيث تظهر مختلف المجالات في الحياة الجماعية عبارة عن وظائف متمأسسة تقوم آليات المراقبة الاجتماعية و المجتمعية، في شكل مراقبة تنظيمية، بالمحافظة عليها و على وحدتها.

الأمر يقتضي بناء دولة و وضع و تطوير مجموعة من المعايير و الآليات و المؤسسات لمنح السلطة و تعيين القادة، لفض النزاعات و تحديد مبادئ و معايير توزيع الثروة على مختلف قطاعات المجتمع.

فالدولة في وعي الفرد، صاحب مشروع فردي لا تقوم على تحقيق فكرة أو الدفاع عن رسالة أو تغيير المجتمع فقط وإنما كذلك تقوم كعون في إنجاز مشروعه الفردي عبر التنظيم و القنوات و التسهيلات و الموارد التي تقدمها له، الفرد لا يرى "البناء الوطني"، "الحاق بالركب الحضاري"، "الدخول في التاريخ" إلا كخطاب إيديولوجي، قد يكون ذا فعالية كاعتزاز ذاتي و شعور بالعزة الوطنية و السيادة، ما لم يشعر أن كل هذا ينجز بالعلاقة مع مشروعه الفردي و تحسين لظروف حياته اليومية.

أصبح تطور المهن و التأهيل كمتطلبات التنظيم العقلاني أداة حديثة لتوزيع الثروة و السلطة و سيؤدي انتشار هذا النمط إلى تكون حركة اجتماعية قوية و مندفعة تجاه النظام الاجتماعي الذي أفرزه التنظيم العقلاني و خاصة في ميدان العمل، هذه الحركة الاجتماعية أثرت على صياغة المشروع الفردي و بشكل قوي في شكل محددات لتبلور مشاريع فردية تنسم بالحركة السريعة ، مقطعها الجوهري ريف/ مدينة كمقطع أساسي للتمايز الاجتماعي و الصراع

¹Pierre, Bourdieu, Les structures sociales de l'économie, Paris, Seuil, 2000, P.11

²Marguerite, Mendell, «Karl Polanyi et le processus institue de la démocratisation politique », Revue Mauss, La Découverte, 2007/1 n°29 , pp.444-464

³عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص127.

الاجتماعي، ولكي تحصل الدولة على شرعية ما فلا بد لها من التماهي مع هذه الحركة الاجتماعية عن طريق توسيع التنظيم العقلاني.

هذا التوسيع لابد أن يكون إراديا ، ولا بد من موارد كبيرة لتعبئتها من أجل انجاز هذا الانتشار الذي يأتي من القمة وليس من القاعدة لذا يجب أن تمر العملية بتعديل النظام القانوني لاحتكار أكبر قدر ممكن من الموارد ضمن إقليم الدولة في شكل تأميمات كشرط ضروري من أجل الاستثمار في توسيع التنظيم الإداري والاقتصادي.

تأتي العائدات النفطية المحصل عليها لتحل مشكل الموارد، تلك العائدات يجب أن توزع، شرعيا، حسب البنية الاجتماعية للامتيازات داخل مجتمع الدولة ، لكن هذه البنية غير موجودة و إن وجدت بقايا بنية اجتماعية للامتيازات فهي على نقيض الحركة الدافعة لتشكل الدولة المستقلة لان هذه البقايا إما مرتبطة بالهيكل الاستعماري أو تقليدية محافظة.

التطور الذي هو فعل التنمية الذي يقوم به الحاكم والذي يعرف المواطنين على شكل ذات جماعية لا تعرف كنظام علاقات اجتماعية ولكن كفاعل تاريخي أي كمبدع للتطور الاقتصادي، هذا التطور لابد أن يأخذ ، بشروطه الاجتماعية، المظاهر الاجتماعية للنموذج المعقلن⁴ ويعتبر هذا النموذج الشكل الوحيد الشرعي و المباح لتوزيع الامتيازات في شكل " تنمية " وفي شكل "صناعات مصنعة" وما تتطلبه من هيكل إداري وتنظيمي.

إنها ظاهرة تنظيم السلطة المتمفصلة على تنظيم صناعي/اقتصادي ، فعملية إعادة تنظيم المؤسسات كهرم للسلطة بالتماس مع إقامة التنظيمات الاقتصادية – الصناعية- تعطي تشابكا طوريا ومساحة كبيرة لاحتضان المجتمع وفئاته.

إنشاء قاعدة عريضة مرتبطة عضويا بالدولة ومؤسساتها عبر تأكيد وتوسيع للتنظيم العقلاني الذي برزت إرهاباته قبل الاستقلال على ثلاثة مستويات: الإدارة الفرنسية، الصناعة الفرنسية وما سمي "بيروقراطية الثورة".

وستوسع السلطة من هذه القاعدة المرتبطة بواسطة إدخال متواصل للأفراد في التنظيم العقلاني وتعميمه وربط مصيرهم بمصير المؤسسات و بالتالي بمصير النظام.

لقد كان لهذا الأسلوب وجهان: فهو يعتبر فعل " تحديث و عصرنة" الذي ترفعه الدولة أي التنمية الإدارية وإدخال العقلنة قصد القضاء على المؤسسات التقليدية المبنية على التشخيص و البعيدة عن النظام أو المعادية له.

وهي كذلك دولة مشاريع⁵، أين تتماهى السلطة السياسية مع الفاعل الاقتصادي بامتياز و تكون الحياة الاقتصادية الحاضنة للمبادئ الرئيسية للتغيير الأكثر أهمية و الأكثر إمكانا و تظهر العقلنة و التقنية المقود الفعال في كل العملية .

فالنظام العقلاني و التكنولوجي يظهران عنصرين حياديين إذن متحررين من كل نفوذ خارجي، الدولة قادرة على تجميعهما وتحصيلهما.

يتوقف التنظيم العقلاني ،الذي يعني مجالا مهيكلا من المواقع، المناصب،على خصائص يضعها الحاكم ويؤمنها المجتمع، لذا سترتبط عضويا بتطور مستوى معين من التقنية وتقسيم العمل الاجتماعي الذي يقتضي مجموعة متباينة من "المؤهلات" المقابلة لمجموعة متباينة من

⁴Ibid, P309.

⁵عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص127.

المكانات في التنظيم، هذه المؤهلات لا تنتج إلا بالقطيعة مع الآخرين "غير المؤهلين" وذلك بتشكيل نظام خاص لإنتاج "التأهيل" وهكذا يفرض التنظيم العقلاني منطقته على المجتمع عبر مراكز التكوين والجامعات التي تمدّه بالتأهيلات التي تسمح باحتلال المكانات الوضعية في التنظيم العقلاني، الذي يعتبر "الوسيط لإنجاز التنمية و التطور المنشود".

لقد لجأ كثير من المجاهدين وأبناء الشهداء، إضافة إلى شرعيتهم التاريخية، إلى الدخول لمراكز التأهيل للحصول على "الشرعية التنظيمية" والتي أصبحت ضرورية للعمل على احتلال مكانات التنظيم العقلاني كوضعية سلطة إذ سجل العديد من أعضاء ومناضلين في جيش التحرير وجهته التحرير وهم يتسابقون إلى مقاعد الجامعات⁶.

هذه التركيبة الاجتماعية ستدوب بشكل سريع أمام الانتشار الهائل للتنظيم العقلاني الذي تشكل نواته الأولى المجموعة الإدارية الموروثة عن الإدارة الاستعمارية والتقنية والإطارات القليلة العدد، لقد أدى إقامة قطاع الدولة إلى توسيع سريع للتنظيم العقلاني لإفراغ المجموع البشري في دواليبه، إنه إفراغ بشري لا يشكل طبقة ولا شريحة منسجمة أو ذات وعي جماعي لمصالحها بل مجموع أفراد منتشرون على الجسم الاجتماعي كله وقواه الاجتماعية السياسية. ولهذا سيسعمل التنظيم العقلاني كرهان لصراع القوى الاجتماعية مما يعطي الصراع صبغة تنظيمية و"قانونية" وليس صراع مكشوف، إنه صراع داخل الإدارة وبواسطتها، ضمنها تتم التحالفات والإقصاءات والولاءات والهيمنة وتوزيع السلطة والثروة التي تأخذ ذروتها شكل حرب القوانين والإدارات.

إن البروز التدريجي للفئات الوظيفية التي يفرزها هذا التنظيم تشكل جدلية تطوره ومنطقه الداخلي عن طريق العرض والطلب السياسيين.

فالاستثمار في التعليم الحديث (المدارس الابتدائية، الثانوية، الجامعات) بشكل كبير وواسع يشكل نتيجة وسببا في آن واحد للتنظيم العقلاني ولهذا شهد الانتشار للتنظيم أفقيا وعموديا وسمح للأفراد بصفته حاملين لمكانة في النموذج العقلاني بدخول التنظيم واحتلال وظائف قيادية حيث تغلغلوا في أماكن القيادة الإدارية والحزبية والاقتصادية.

كل هذا كان تحت الشرعية التنظيمية التي يتطلبها التنظيم العقلاني، هذا التنظيم العقلاني يبدأ ينتج نفسه إنتاجا موسعا عن طريق إقامة التكوين والتعليم على كل المستويات لإنتاج الشهادات والدبلومات كأدوات شرعية تقتضيها "العقلنة" للانخراط في التنظيم وهكذا توسعت الدائرة لتشمل إقامة المؤسسات القانونية/ السياسية للبناءات الاقتصادية.

الشيء الذي يؤدي إلى التضخم البيروقراطي، هذا التضخم ليس عارضا أو مرضا، كما يريد أن يصوره البعض ولكن يشكل تركيبة عضوية في النظام السياسي والسياسات الاجتماعية لممارسة السلطة إذ يكون التماثل قويا للنظام السياسي كتنظيم بيروقراطي في غياب الموارد السياسية. يشكل التوسع الإداري الحديث بؤرة تتجمع فيها كثير من الروافد الاجتماعية حيث تعمل على احتضان الصراع السياسي والتنافس لأنها باختصار منبع السلطة الشرعية المفوضة من القمة. فتعتبر الرغبة في تطوير الدولة، تطوير لسلطانها من جهة وزيادة "تطلعات الشعب" في تلقي "الخدمات" الحكومية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة أخرى الركيزة الأساسية لهذا التطور.

واستنادا إلى الطابع الريعي للدولة إذ يشكل الدخل الوطني الإجمالي أكثر من الثلثين من العائدات النفطية، هذا الريع يتجه نحو الدولة لتقوم بتوزيعه وإنفاقه مما يؤدي إلى تضخم في

⁶ علي الكنز، معطيات لتحليل الانتليجانسيا في الجزائر، المستقبل العربي، السنة العاشرة، العدد 104، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1987، ص، ص 61-77، ص 63.

الأنشطة الحكومية ومؤسساتها والعاملين بها، فالتوسع في الإدارة ينظر على أنه أسلوب مقبول وعصري لتوزيع الثروة عن طريق التعيين في وظائف حكومية واستحداث وظائف جديدة ذات مرتبات وامتيازات مسطرة كأدوات العمل الإداري الناجح (السيارة، المكتب، الهاتف، السكن الوظيفي...).

إن التنظيم العقلاني قد يكون وسيلة تنظيمية وسياسية لتوزيع عوائد النفط بين الأفراد، إذ يمثل التوسع في التوظيف العام الية احتواء وإدماج إذ من المعروف أن الاتجاهات الفكرية المتطرفة والقوى المعارضة السياسية تجد بين طلبة الجامعات مرتعا لها فيكون التوظيف وسيلة لاستيعابهم في النظام وأسلوبا للسيطرة التنظيمية عليهم وتجنب انضمامهم أو استقلالهم كجماعات فكرية وسياسية معارضة.

كما تعمل الإدارة كأداة مراقبة سياسية فعالة ونمط من الاتصال وتدفق المعلومات للنظام السياسي.

فاعتماد النظام السياسي على الإدارة اعتمادا عضويا في عملياته السياسية، والسلطة السياسية هنا، عوضا أن تؤسس على ضمان اجتماعي للنظام الاجتماعي، فإنها مؤسسة على وعي مرتبط بنمط معقلن عام وبالنتيجة، مرتبط بإرادة المراقبة الاجتماعية للإنتاج والسلطة⁷.

ولوعي الأفراد دور بارز في الحركة الاجتماعية في المجتمع الجزائري الذي يبرز في شكل أفعال مستمرة ومعيدة النظر في المؤسسات أكثر من بروزهم كاستجابات لبناء من المواقع المهيكلة ولهذا فالشرعية تكون شرعية الحركة والفعل لا شرعية المؤسسات.

إن التنظيم العقلاني ليس مجموعة من القوانين غير المشخصة ولكن هو نظام إدماجي للأفراد نحو قيمة جماعية والتي من أجلها يشاركون وهنا يصبح النظام السياسي أداة فعالة للعب دور المنتج لهذه القيمة الجماعية وبشكل مستمر ودائم بقصد الإدماج المستمر للأفراد.

وهكذا فإن التكون التدريجي لفئات التنظيم العقلاني كالتقنيين والمهندسين والاساتذة والإداريين وإطارات الجيش والذين يتمتعون بشرعية تنظيمية يعرفون أن هذه الشرعية غير كافية ولا يمكن تأكيدها من أجل الهيمنة إلا بالاستناد إلى شرعية سياسية ونلاحظ أنه كلما صعدنا لهم السلطة يكون استلزام الشرعية السياسية ضروريا⁸.

يتمخض عن التنظيم العقلاني وانتشاره في المجتمع التعدد والتنوع عبر المصنع والإدارة ومع الضعف لوحدة المجتمع كوحدة إيديولوجية و"غير عقلانية" في نظر الأفراد تجعل النظام السياسي يسعى أكثر فأكثر لضمان الاتصال، دائما غير مباشر وصعب، بين هذه الوحدة وهذه التعددية.

وقد يشكل هذا مصدر أزمات حادة يتعرض لها جسم النظام السياسي في وحدته ولضمان عدم انفجاره فإن النظام السياسي يحاول أن يدير تلك الأزمات حسب مفهوم "المصلحة العامة" غير المحدد، فهذه "المصلحة العامة" ضرورية كقيمة جماعية التي من أجلها يشارك الأفراد، بهذا يتخلص النظام السياسي من كونه جسما ماديا من مؤسسات تفرض قواعد عمل وسير على المجتمع⁹.

⁷Alain Touraine, sociologie de l'action, Paris, Seuil, P 154.

⁸التصريح العلني بالخطاب الإيديولوجي للدولة وتبنيه من طرف المسؤول وكذا الانتماء للحزب حسب المادة 120 منه كتعبير عن التزام سياسي.

⁹الالتزام الثوري وبالمشروع الوطني، مشروع الدولة الوطنية، مشروع كل المجتمع كذات جماعية متوجهة للحدثة والتطور.

يحاول النظام السياسي تأسيس الحد الأدنى من الانسجام للصراع والتعدد كي يستمر ويعيد إنتاج نفسه وذلك بمراقبة التوترات المتولدة عن النزاعات في الطلبات وفي الهويات داخل انجازات التنمية.

و لكي لا يكون التوسع في النظام العقلاني هدفا في حد ذاته، فهو يجد مبرره في توسيع لقاعدته المتمثلة في الوحدات الصناعية- المصانع.

ينتهي دور الدولة كدولة قمع واستبداد في مجتمع أين قيم التطور أكثر رواجاً و تنتهي، مبدئياً، بأن تكون فاعل خاص، فتكون الدولة مجموعة من وسائل الفعل في خدمة التطور، وهذا يعني أن الدولة تحمي نفسها لتصبح إدارة الرفاه و إدارة بناء و إنشاء المصانع. وهنا تدخل الكفاءة والفعالية لهذه الإدارة ومدى توفرها على الوسائل والموارد لإدارة الرفاه وإنجاز مهامها بفعالية، هكذا تصبح الشرعية تعني الفعالية والكفاءة، بدون هذين العاملين لا تكون الدولة إلا دولة قمع مادي ودولة قيود مادية تمارس على الأفراد.

2. الوسط التقني/ التنظيمي لإنتاج السلطة:

إن التنظيم العقلاني كتتظيم للسلطة وإدارتها والوسيلة التي بواسطتها تبحث الدولة للتغلغل في عمق المجتمع لتكون روحه وسبب وجوده ومحور وعيه أي تصبح الدولة مدار الشعور والوعي يعرف الأفراد كمواطنين وكمجتمع يبحث عن التنظيم الذاتي و وجوده أي البحث عن الشرعية التامة¹⁰.

لكن إقامة هذا التنظيم تتطلب مقتضيات اجتماعية وسياسية مكونة تاريخياً في شكل حركة يخطر فيها الأفراد.

لقد تحدد بناء الدولة الجزائرية المعاصرة بتحديد عالمي يتمثل في تطور العمل ضمن الحضارة الصناعية وبروز الدولة القومية، تنظيم السوق في مرحلة تاريخية معينة مع التغيرات الدولية والإقليمية وضرورات تنظيم صراع القوى الدولية التي في رحمها تولد الدولة للمراقبة ولقطع العلاقات المنشئة للتراكب خارج البيئة المحلية إلى جانب ضرورات مراقبة النشاط الاجتماعي كالإنتاج والسوق وذلك بتأسيس وحدة اجتماعية كوحدة تمارس عليها السلطة الشرعية من جهة وطبيعة السلطة الناشئة غداة الاستقلال التي حددت مبدأها هو أن تبقى مصدر كل سلطة وأنها الضامن لفعل كل الناس، الأفراد وكل المؤسسات ولا تسمح لنفسها بأن تكون تابعة كي تضمن بقاءها واستمرارها لأية سلطة أو عامل خارجي، إنها سلطة ذاتية تستمد وجودها من ذاتها وبالتالي فإنها قادرة "بصفة مطلقة" أن تنجز أهدافها وفرض قانونها وأنها مرجع نفسها¹¹ من جهة أخرى.

هذان المحددان يحيلان المشروع الاجتماعي كمشروع تاريخي إلى "مشروع تطور اقتصادي" و "مشروع تنمية القوى الإنتاجية للأمة" وتوسيع السوق الداخلية، مشروع في شكل إستراتيجية اقتصادية - تخطيط اقتصادي- وتنجز في شكل مصانع ووحدات إنتاج وجلب تكنولوجيا، الآلات وأدوات عمل حديثة، انه الوسط المادي الذي سيتمخض عنه التطور و الحداثة وبهذا سيتمتدحرج البعد الاجتماعي السياسي لعملية التنمية وحركة التغييرات الاجتماعية و الثقافية إلى درجة العامل التابع لكونها عملية غير متحكم فيها.

إن مسألة التنمية لقوى إنتاجية اعتبرت محرك للتغيير الاجتماعي وحتى الحضاري، إنها تقوم بشكل مباشر على تلبية الحاجات الاجتماعية وعلى خلق العمل.

¹⁰BurhanGhalium, , Le Malaise Arabe-Etat contre Nation, Alger,ENAG,1991,P59.

¹¹Ibid, P196.

إنه مشروع إرادي تقوم به سلطة أفراد "متطوعين ومناضلين"، إنه مشروع قائم على الإرادية من أجل إدارة وقيادة الدولة الوطنية الجديدة. لهذا تتميز السلطة بتقوية السلطة التنفيذية المتحملة أكثر فأكثر مباشرة مهمات إدارة وتسيير الاقتصاد¹².

تعمل الدولة على استحداث بناءات دولتية جديدة لا تفرض أولا كمصدر للحريات الفردية أو الجماعية ولكن أساسا كصيغة وحيدة لإنتاج الدولة وإنتاج وتوسيع حكمها وسلطتها، فالدولة الحديثة هي قبل كل شيء قدرة غير محددة لإنتاج السلطة المؤسسة على توسيع مراقبة الدولة على محيطها¹³ أي القانون، الاقتصاد، كل مناحي الحياة الاجتماعية وهي شرط -أي المراقبة- لإنجاز فكرتها الأساسية، خدمة المجتمع والاهتمام بشؤونه¹⁴ ومصيره.

تعتبر الإرادية التي يحملها القادة "الحداثة"، "التغيير"، "التطور" شيئا لا يفرض من الخارج على ثقافة محدودة وضعيفة، يوجد تغيير لأن ذلك ممكن سياسيا وإراديا مرغوب، إن الحداثة تظهر مرتبطة بالقوة¹⁵، فالتصنيع ليس التطور فقط ولكن هو شكل من أشكال التحكم في الأشياء، إذن هو قبل كل شيء اختيار¹⁶.

كما أن التطور السياسي والاجتماعي مرتبط بشكل سببي بدرجة تطور قوى الإنتاج، لأن الاختلاف بين أمم متحضرة، أي أمم مصنعة وأمم متخلفة، أمم غير مصنعة ظاهر للعيان، التمييز بين أمم غنية وأمم فقيرة يكون مؤسس جوهريا على التفاوت في التطور التقني. الأمم الغنية هي دول صناعية أين الإنتاج يقوم جوهريا على العلم والآلات والأمم الفقيرة هي أمم أين الإنتاج يقوم على الطبيعة مباشرة، على الزراعة، و على تقنيات بدائية¹⁷. إن مشروع التنمية - التطور المؤسس على نظرة اقتصادية وتقنية- يظهر كمشروع امتلاك الدولة للموارد الكبرى في البلد وضخها في توسيع للتنظيم العقلاني المعتمد أساسا على إقامة تنظيم عقلاني صناعي الذي يقوم على ركيزتين هما:

- إقامة بناءات مادية (آلات، ورشات ...) في شكل مصنع، وسط تقني مادي.
- تنظيم صناعي، التنظيم العقلاني، كظاهرة تابعة للوسط التقني المادي ومن مقتضياته.

غاية التصنيع، من جهة يعني الربط بين الإنجاز الصناعي والسلطة السياسية بشكل مباشر وضروري وبشكل متلازم مما يخلق شرعية هذه السلطة، ومن جهة أخرى يهدف إلى تفسير التركيبية الاجتماعية الاستعمارية بالقضاء على الأنماط الإنتاجية السابقة مما يؤدي إلى إضعاف القوى الصاعدة والمستقلة عن السلطة أو الحيلولة دون بروز قوى أخرى سواء في الفلاحة أو في قطاعات أخرى.

يشكل التصنيع، مبدأ للاندماج والوحدة، مبدأ مركزي لتوجهات الفاعلين ولإدماج النزاعات، فالتطور بالتصنيع يعطي مبررا لتطبيق العلم والتقنية الحديثة في الإنتاج الأمر الذي يلزم التخطيط وتنظيم العمل كأدوات مراقبة وكسب الولاء السياسي باعتبار أن التنمية بواسطة

¹²Alain Touraine, sociologie de l'action, OP, Cit, P 302.

¹³Ibid, P302.

¹⁴BurhanGhalium, OP, Cit, P57.

¹⁵Etienne Bruno, et al., L'Algérie culture et revolution,, P76.

¹⁶Ibid, P76.

¹⁷R.Aron, 18 leçons sur la société industrielle, Paris, Gallimard, 1962, Cité in, Ibid, P49.

الصناعات المصنعة هو " قدر اقتصادي لا مفر منه للأمة" إذ أن هذه النشاطات هي التي تحمل في ذاتها شروط التراكم والخبرة الصناعية¹⁸.

كما أن ظهور داخل المشروع الوطني أهداف متعارضة أدى إلى البحث عن وفاق اجتماعي وإرادة تشريع نظام السلطة الجديد المؤسس على برنامج التصنيع الذي يعطي لكل قواعد الانطلاق¹⁹.

لقد شكلت المؤسسات المملوكة والمراقبة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات والفرنسية والمهمة جدا حجما وإنتاجية والتي تعتبر فروع لشركات فرنسية في أغلبها كرونو و بارلي والتي حافظت على نشاطها خلال 1962 والتي أمتت بين سنوات 1966 و 1975، النواة الصلبة في يد الدولة لاستعمالها في تدخلها المباشر وتأكيد شرعيتها وبالتالي تحقيق مشروعها الاجتماعي والإيديولوجي والذي أصبح يسمى قطاع الدولة²⁰ الذي أتت به المخططات مع انطلاق المشاريع الصناعية التي ستهيكل، حتى أفاق 1980، الاقتصاد الوطني.

إن التساؤل الجوهر في ظاهرة التصنيع بالجزائر يكمن في السؤال الآتي:

ألا يمكن اعتبار أن التصنيع هو الوجه الآخر للصراع مع الريف؟

الاعتماد على إضعاف الاستثمار في الفلاحة، رغم الضجة الإعلامية والإيديولوجية حول عالم الريف فالقروض العمومية المكرسة للقطاع شهدت انخفاضا من 9.7% في 1970-1973 إلى 3.4% فقط بين 1974 و 1977²¹.

إنه الفشل في إدخال التنظيم العقلاني في الريف وممارسة المراقبة عليه مما يعطي نتائج ضعيفة فيما يخص الاندماج العضوي الذي يهدف إليه القادة السياسيون ولهذا أهمل هذا القطاع.

لقد اختار النظام الحل الأمن والأكثر ضمانا، الاعتماد على المصنع .

شكل إنشاء الصناعات القاعدية حجر الزاوية في انتشار التنظيم العقلاني الذي سيعتمد عليه النظام لتحقيق الابتعاد السياسي نوعا ما عن منبع الشرعية الثورية التي تبقى ضرورية إذا اقتضى الأمر كاحتياط سياسي منبع الشرعية – مخزون شرعية.

هذا الابتعاد يكون بواسطة نشر التنظيم العقلاني الذي بدوره يعتمد على نشر وسط تقني كأساس وحاضن لعملية توسيع التنظيم، مشروع نشر وسط تقني يسمح بتدعيم نظام عقلائي كمكانات ووضعيات سلطة في شكل مناصب ووظائف ليخلق فئات اجتماعية أخرى متمفصلة مع المشروع والتنظيم، هذا التتمفصل وتطوره بواسطة موارد النظام المادية سيخلق الانتشار السريع لشبكة التنظيم.

وبالتالي الانخراط الواسع لفاعلين جدد كشرائح متراكمة ومتفصلة ومتشابكة مع بعضها البعض مما يخلق التبلور للكتلة الاجتماعية المتزايدة باستمرار وهكذا الابتعاد شيئا فشيئا عن الشرعية الثورية التي لا يمكن تحويلها إلى شرعية يومية ودائمة أي سيرورة اجتماعية، نحو الشرعية التنظيمية إنه مشروع اندماج وتوحيد للمجتمع الذي يريده النظام السياسي .
ضمن هذا المشروع يدخل إقامة "المصنع" كوسط تقني، كأرضية قاعدية لنظام السلطة الشرعية،

¹⁸D.Liabes, Capital Privé et Patrons d'industrie en Algérie, 1962-1982, Alger, CREA, 1984, P 30.

¹⁹Ibid, P30.

²⁰Ibid, P91.

²¹FZ.Bouzina –Oufriha, Pressions demographiques et absorption de la force de travail par l'industrie, Oran, 1980, P17.

إنه الأداة الضرورية "للتقدم والتطور"، فالمصنع معناه إنجاز التغيير المجسد والمجسم للتطور، أي ربط إنجاز المصنع بمشروع التحضر والتنمية الاجتماعية والسياسية. فالمصنع هو الوسيلة التي من خلالها الدولة تؤكد شرعية تدخلها ومراقبتها على تنقل القيم المادية وعلى تنقل الأفراد²²

المصنع هو الضامن للولاء بالربط اليومي والمباشر بين الدولة والأفراد، عبر كل مراحل المشروع من الدراسات، إلى التمويل، إلى الانجاز ثم إلى الإدارة والتسيير وعملية الإنتاج، كل العملية الاقتصادية هي، أولا وقبل كل شيء عملية سياسية، عملية إدماج وتركيب للنظام السياسي الهزيل بداية والقضاء في نفس الوقت على إمكانية تطور أي قوة خارج هذا النظام. فالمصنع يتيح عملية تسيير الأفراد ومراقبتهم بشكل صارم، أما تسيير المواد والأموال تتدرج إلى مرتبة أدنى في الأهمية، هنا التسيير يكون، في المقام الأول، سياسيا وليس اقتصاديا.

يعمل المصنع على ربط دائم ومستمر للسلطة المحلية والجهوية عكس الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية التي، وإن تحدث استقطابا اجتماعيا فإنها غير إدماجية ولها علاقة سطحية وغير مباشرة بمستوى الانخراط العضوي في النظام إنه لا يسمح بالإدماج والارتباط المصلحي لارتباطه بالبنى التقليدية والإطار المحلي والجهوي البحث كما أنه لا يستطيع أن يكون إدراكا وطنيا في وعي أفراده، فالحجار يظهر ليس فقط كمشروع بناء مركب الحديد والصلب ولا فقط مصنع الحديد والأنابيب ولكن أيضا و"ربما الأهم" كجهاز ضخم لتغيير المجتمع، لتكوين وإعادة توزيع العمال²³، إنه إنجاز ذو بعد وطني ورمز للإرادة والتحكم، وجهاز ضخم يدل على قوة المنجز الذي هو الإدارة المركزية، للربط في وعي الأفراد بين الإنجاز وصاحب الإنجاز، إنه المعبد الضخم الذي يبينه الإمبراطور تعبيراً عن سلطته وتخليدا لها، إن المصنع يصبح أداة لربط وإدماج الأفراد بالنظام ومصالحه وخلق شبكة المصالح المتمحورة حول الدولة وداخل الدولة وليس خارجها وهكذا يتم القبول بها كبؤرة للمصالح وتظهر توليفات مؤسسية جديدة ومحاولات إدماجها لتشكيل نظام مؤسسي معقد أين الكل متداخل والكل تابع والكل ضعيف²⁴.

لهذا فإن التخلي عن المصنع أو التوقف عن الارتباط به بأي شكل من الأشكال لا يعتبر أمرا تقنيا أو اقتصاديا فحسب بل وبالدرجة الأولى مشكلا عميقا يتعلق بتوجه النظام السياسي وبشرعيته بمعنى طبيعة السلطة وعلاقتها بالمجتمع وإعادة تعريف نفسها، ف"الإصلاحات الاقتصادية" أو "الخصوصية" لا يمكن أن تختصر في تغيير تقني في تسيير الاقتصاد الشامل في المجتمع بل تعبير عن أزمة إعادة تنظيم، إعادة التوازن في نظام القوى السياسية، فالسلطة والقوة السياسية من شروط النشاط الاقتصادي ولا يمكن فصلها عنه²⁵.

²²المصنع إنه القضاء الإنتاجي الذي سيجلب إليه، كبؤرة لتجميع الصراعات التاريخية من أجل الهيمنة واستعادة مشروع المجتمع.

²³Ali El-Kenz, Le Complexe Sidérurgique D'EL HADIAR- Une expérience industrielle en Algérie, Paris, CNRS, 1987, P 116.

²⁴ M. Marguerite, op. cit.

²⁵ Ibid.

المراجع

1. الببلاوي حازم "الدولة الريعية في الوطن العربي" المستقبل العربي، العدد 103، السنة العاشرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1987، ص 65-77.
2. جياكومو، لوشيانى، دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج، المستقبل العربي، العدد 103، السنة العاشرة، ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1987، ص 78-93.
3. حامد، محمد بشير "الشرعية السياسية وممارسة السلطة" المستقبل العربي، العدد 24، السنة التاسعة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1986، ص 36-54.
4. عبد الفضيل محمود، السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية المستقبل العربي، السنة العاشرة، العدد 103، بيروت ومركز الدراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1987، ص 94.
5. الهرماسي محمد عبد الباقي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي، الطبعة الأولى، يروت، مركز الدراسات والوحدة العربية، 1987.
6. Ansart Pierre, les idéologies politiques, Paris, PUF, 1974
7. Armand Pascal, Amérique latine, la formation de l'économie nationale Argentine et Mexique, Paris, publisud, 1983.
8. Bedrani S, Bourenane M, Jaudin y, les politiques agraires en Algérie, Alger, crea, 1983.
9. Benachou. A , la formation du sous-développement en Algérie, Alger, OPU, 1978.
10. Benissad M.H, économie du développement de l'Algérie 1962-1978, Alger, OPU, 1980.
11. Boukheba M'hamed, disparités des revenus et pouvoir d'achat en Algérie 1968-1979, Alger, INEAP, 1981.
12. Bourdieu pierre, travail et travailleurs en Algérie, Paris, mouton co, 1963.
13. Bouzida. A, Le projet Social Algérien-Genèse et évolution, Alger, OPU, 1991.
14. Bouzina-Oufriha F.Z, Pression Démographique et absorption de la force du travail par l'industrie en Algérie, Oran, 1980.
15. Furtado Celso, le mythe du développement économique, Paris, anthropolos, 1976.
16. Galiun Burhan, Le Malaise Arabe-Etat contre Nation, Alger, ENAG, 1991.
17. EL-Kenz Ali, Le Complexe Sidérurgique D'EL HADIAR- Une expérience industrielle en Algérie, Paris, CNRS, 1987.
18. Koroghli Amar, Institutions Politiques et développement en Algérie, Paris, Harmatton, 1989.
19. Leca Jean, Vatin Jean-Claude, L'Algérie Politique : Institutions et Régime, Paris, FNPS, Colin, 1975.
20. Liabes Djillali, Capital Privé et Patrons d'industrie en Algérie, 1962-1982, Alger, CREA, 1984.
21. Poulantzas Nicos ; l'état, le pouvoir, le socialisme, Paris, PUF politiques, 1978.
22. Sid Ahmed Abdelkader, Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles (IBR), tome 1 et 2, Alger, OPU (S.D).
23. Thabet Mohamed Nacer, le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie, Alger, ENAL, OPU, 1989.
24. Touraine Alain, Sociologie de l'action, Paris, Seuil, 1965.
25. Villers G (de)-Vandersteen, Importation de technologie et industrialisation en Algérie, Bruxelles, CEDAF, 1981.
26. Jouvenel de Bertrand, « de la souveraineté à la recherche du bien politique », Paris, librairie de Médicis, 1955.